نشرة صندوق النقد الدولي

دراسة جديدة لصندوق النقد الدولي

الصندوق يصرح بأن طفرة الأسعار تقود بعض البلدان إلى نقطة حرجة

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
الأول من يوليو 2008

- طفرة أسعار الغذاء والوقود تلحق أشد الضرر بالبلدان الأكثر فقرا
- دراسة لصندوق النقد الدولي تشير إلى وصول بعض البلدان إلى نقطة حرجة
- ستراوس–كان يدعو لمنهج تعاوني واسع النطاق

نبه صندوق النقد الدولي في دراسة صدرت مؤخرا إلى أن تأثير التصاعد المستمر في أسعار النفط والغذاء على جميع بلدان العالم، وإن كان أشد الضرر هو الذي يلحقه بالبلدان الفقيرة وذات الدخل المنخفض التي تعتمد على الاستيراد وتواجه مشكلات في ميزان المدفوعات وارتفاعا في معدلات التضخم وتدهورا في مستويات الفقر.

وفي تحليل للتحديات الراهنة أمام سياسات الاقتصاد الكلي من جراء هذه القفزات السعرية، تذهب دراسة الصندوق إلى أن كثيرا من الحكومات سوف يضطر إلى تعديل سياساته استجابة لصدمة الأسعار الجارية وأن على المجتمع الدولي أن يقوم بالدور المنوط به لمعالجة هذه المشكلة العالمية.

ففي البلدان المتقدمة تتسبب أسعار الغذاء والوقود المرتفعة في تدني مستويات معيشة الشعوب وزيادة الصعوبة التي تواجه الحكومات والبنوك المركزية في سعيها لدعم النمو مع احتواء التضخم. وتكون المخاطر أكبر بكثير في اقتصادات الأسواق الصاعدة، لا سيما بعض البلدان منخفضة الدخل. أما في البلدان شديدة الفقر، فيمكن أن تتحول أسعار الغذاء المرتفعة إلى فقر مدقع وجوع وسوء تغذية (راجع مقال "طفرة أسعار السلع الأولية تعطي دفعة للتضخم وتلحق الضرر بالميزانيات العامة").

وعند صدور هذه الدراسة صرح السيد دومينيك ستراوس–كان، مدير عام الصندوق، بأن "بعض البلدان وصل بالفعل إلى نقطة حرجة"، وذلك بناء على المعلومات والتحليلات المقدمة من خبراء الصندوق الاقتصاديين الذين يدرسون اقتصادات 162 بلدا.

الحاجة إلى منهج عالمي

وقال ستراوس–كان إنه "إذا ازداد ارتفاع أسعار الغذاء وظلت أسعار النفط كما هي، سوف تصبح بعض الحكومات غير قادرة على توفير الغذاء لشعوبها مع الاحتفاظ في نفس الوقت باستقرارها الاقتصادي. فهي تحتاج إلى خيارات جيدة على صعيد السياسات وإلى العون من المجتمع الدولي. والتحدي الراهن أمامها يمثل تحديا لنا. إنه ضمان توافر إمدادات

وقال السيد ستراوس-كان إن نتائج الدراسة تؤكد الحاجة إلى منهج تعاوني واسع النطاق يضم البلدان المتضررة والجهات المانحة والمنظمات الدولية لمواكبة آثار ارتفاع الأسعار.

وأضاف أن "الصندوق يشارك مشاركة جادة بالتعاون الوثيق مع بلدانه الأعضاء في تقديم المشورة والدعم المالي لمعالجة القضايا العاجلة والعمل على تخفيف أثر هذه الأزمة." وقال إن "كل بلد يختلف عن الآخر وهناك اختلاف كبير بين وصفة السياسات الدقيقة التي تلائم كلا منها. ولكن التحدي الذي يواجه كافة بلدان العالم الفقيرة وذات الدخل المتوسط هو العثور على السبل الممكنة لإطعام الجوعى مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي تحقق بصعوبة بالغة."

آثار الطفرة السعرية

فيما يلي أهم نتائج المسح متعدد البلدان بعنوان *أسعار الغذاء والوقود ــ آخر التطورات والأثر الاقتصادي الكلي واستجابات السياسة* ــ وهو أول تقييم واسع النطاق لتأثير ارتفاعات الأسعار:

• أدى ارتفاع أسعار الغذاء إلى تحميل مجموعة من 33 بلدا فقيرا من البلدان المستوردة الصافية للغذاء تكلفة مقدارها 2.3 مليار دولار أمريكي، أو 0.5% من إجمالي الناتج المحلي السنوي لعام 2007، منذ يناير 2007. وكان أثر تصاعد أسعار النفط في نفس الفترة على 59 بلدا فقيرا من البلدان المستوردة الصافية للنفط 35.8 مليار دولار أمريكي، أو 2.2% من إجمالي ناتجها المحلي (راجع عرض الشرائح).

• ارتفع التضخم السنوي لأسعار الغذاء في 120 بلدا من بلدان الدخل المنخفض والأسواق الصاعدة إلى 12% في نهاية مارس 2008 بعد أن بلغ 10% قبل ذلك بثلاثة أشهر، بينما تسارع ارتفاع أسعار الوقود حتى بلغ 9% صعودا من 6.7% في نفس الفترة. وتشير البيانات الأولية إلى استمرار تفاقم المشكلة.

• يُلاحَظ أن البلدان الفقيرة شديدة الاعتماد على الأغذية المستوردة بشكل خاص معرضة للتأثر بالارتفاع المستمر في أسعار الغذاء. وتمثل النسبة المعتادة لإنفاق الأسر على الغذاء في الاقتصادات الصاعدة والنامية أكثر من 50% من إنفاقها الكلي. وتخلص الدراسة إلى أن الأسر منخفضة الدخل هي الأشد تأثرا بتضخم أسعار الغذاء ونبهت إلى أن نسبة المصابين بنقص التغذية في البلدان النامية يمكن أن ترتفع بسرعة متجاوزة 40% من مجموع السكان (راجع مقال "Commodity Price Spiral Taking Toll on African Economies").

استجابات السياسة

من المتوقع أن تستمر مستويات أسعار النفط والغذاء المرتفعة. فلا يزال العرض بطيء الاستجابة لتزايد الطلب على السلع الأساسية، مما يرجع في الأساس إلى سرعة النمو الاقتصادي في الاقتصادات الصاعدة والنامية [راجع مقال "التوقعات تشير إلى انخفاض طفيف فحسب في أسعار النفط والغذاء"].

ويعمل الصندوق بالتعاون الوثيق مع بلدانه الأعضاء لاتخاذ تدابير على صعيد سياسة المالية العامة والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف والسياسة التجارية وغيرها، بغية تخفيف آثار ارتفاع الأسعار [راجع مقال "استجابات السياسات: كيف تستطيع البلدان مواكبة الأحداث؟"].

والصندوق على استعداد أيضا للمساعدة في دعم ميزان المدفوعات، وقد قدم بالفعل مساعدات مالية إضافية لسبعة بلدان منخفضة الدخل من خلال التسهيل التمويلي الميسر للنمو والحد من الفقر. كذلك يعمل الصندوق على ترشيد "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية" بما يجعله أكثر نفعا لأعضائه، وهو على استعداد لتوفير الدعم للبلدان متوسطة الدخل من خلال اتفاقات الاستعداد الائتماني.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: *imfsurvey@imf.org*.

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.